مصر والنظام الاقتصادي العالمي الجديد

بقلم / ضياء رشوان

رئيس الهيئة العامة للاستعلامات

تتابع مصر باهتمام شديد، التطورات المتسارعة التي يشهدها النظام العالمي بشقيه السياسي والاقتصادي في السنوات الأخيرة، والتي أدت إلى انعكاسات خطيرة ومؤثرة لا زالت تتوالى فصولها على الأصعدة السياسية والأمنية والاستراتيجية والاقتصادية والمالية والتجارية على السواء.

ولقد كانت مصر وما زالت في مقدمة الدول التي تأثرت بهذه الانعكاسات وتحملت - وما زالت تتحمل - أعباء باهظة نتيجة هذه التطورات على الساحة الدولية، سواء تلك الناجمة عن القلاقل والاضطرابات في منطقتنا منذ عام2011 ، أو انعكاسات الحروب التجارية والاقتصادية بين الشرق والغرب، خاصة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية - أكبر قوتين اقتصاديتين في العالم.

ثم كانت تداعيات انتشار جائحة «كوفيد 19» وانعكاساتها الاقتصادية والتجارية الهائلة على جميع الدول، بما في ذلك مصر التي تأثرت تجارتها الدولية ومعظم مصادر الدخل بها، نتيجة الإغلاقات العالمية وارتفاع تكاليف الشحن والتأمين، وتراجع نسب النمو فضلاً عن تضاعف النفقات الإجتماعية للتخفيف على الفئات المتضررة من تباطؤ النشاط الاقتصادي، إضافة إلي الانفاق في المجال الصحي وغير ذلك من الآثار.

أما المرحلة الأسوأ من الانعكاسات العالمية فكانت الحرب الروسية - الأوكرانية وما رافقها من حرب العقوبات بين روسيا والغرب، وما نتج عن هذه الحرب من زلازل سياسية وأمنية واستراتيجية واقتصادية أثرت بعنف على أوضاع النظام الدولي بشقيه الاقتصادي والسياسي، ووصل العالم مرحلة أسوأ من كل فصول الحرب الباردة السابقة، وضاعف من التأثير السلبي لهذه الحرب والمناخ الذي صاحبها، السياسات الأنانية المتشددة التي اتبعتها الأسواق الكبرى مالية وتجارية، وكانت بمثابة الصدمة للأسواق والدول النامية التي أغلقت في

مواجهتها كل سبل الحصول على تمويل التنمية وتعرضت العملات الوطنية فيها لضغوط هائلة وسط انسداد الآفاق العالمية أمام الجميع.

وكانت، وما زالت، مصر من بين الدول التي تعرضت لهذه الضغوط خاصة خاصة في الجوانب المالية.

يُضاف إلى كل ذلك، خصوصية الأوضاع حول مصر من كل الاتجاهات، فمصر أصبحت واحة استقرار في محيط يشهد اضطرابات مثيرة تعيده للقلق الشديد في السودان وليبيا واليمن وسوريا، إضافة إلى اضطرابات تشهدها نحو عشر دول أفريقية.

في مواجهة هذا الواقع، تحركت الدولة في مصر على عدة مسارات بشكل متسارع، كان في مقدمتها وضع وتنفيذ استراتيجية الاعتماد على الذات ورفع نسب الاكتفاء الذاتي من الاحتياجات الغذائية والزراعية، وكذلك السلع الصناعية ومستلزمات الانتاج، وثم اتخاذ خطوات جذرية في مجال تشجيع الاستثمارات، وتوطين الصناعة والتنمية الزراعية.

في الوقت نفسه تم التفاعل مع مختلف القوى والتجمعات الاقتصادية العالمية خاصة في القارة الآسيوية، وفي مقدمتها تجمع «بريكس» حيث تسعى هذه المجموعات إلى إصلاح شامل للنظام العالمي، من خلال وضع حد لهيمنة عملات الدول الكبرى خاصة الدولار الأمريكي على الأسواق والمعاملات الدولية، والبحث عن بدائل للتمويل المشترك وتشجيع التجارة البينية داخل هذه التجمعات الاقليمية والقارية لصالح جميع أعضائها.

وقد جاءت دعوة نجمع «بريكس» لمصربالأنضمام إلي عضوية التجمع،بمثابة تقدير لسياسات مصروموقفها ونهجها الاقتصادي،كما بعد انضمام مصر لهذا التجمع العالمي الكبير ساحة أخري لتحقيق أهدافها نحو بناء نظام مالي عالمي أكثر عولمة ومرونة.

إن إدراك مصر لخطورة التحولات الدولية الراهنة، وسرعة تحركها لضمان مصالحها ومكانتها، كفيل بالحد مما تتعرض له من انعكاسات سلبية خارجية، والعودة إلى مسار النمو وتحسين مستوى الخدمات والحياة لجميع المواطنين.